



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

المخاطر الاجتماعية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والرابع والعشرون - مايو/ أيار 2015 - السنة الثالث عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

2	أولاً: المقدمة
2	ثانياً: الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية
4	ثالثاً: مفهوم المخاطر الاجتماعية
6	رابعاً: مصادر المخاطر الاجتماعية
8	خامساً: أنماط المخاطر الاجتماعية
10	سادساً: أبعاد المخاطر الاجتماعية في الدول العربية
24	سابعاً: الخاتمة
25	الملحق
26	المراجع

المخاطر الاجتماعية

إعداد د. فيصل حمد المناور

أولاً: مقدمة

والاجتماعي في مطلع الألفية الثالثة، وحين صدرت وثيقة عالمية عن الأمم المتحدة تتحدث عن «مجتمع المخاطر العالمي في عصر العولمة»، والتهديدات المتنوعة التي تحيط بالعالم ككل من جانب، وصعوبات حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغرافية معينة من جانب آخر، أصبح من الضرورة بناء شراكات فاعلة بين مختلف دول العالم، وبين الأطراف الشريكة في كل قطر، وذلك لمواجهة ووضع السياسات التي تهدف إلى تجاوزها والتغلب عليها.

وفي ضوء ذلك؛ فإنه يصبح من الضروري إبراز أهمية موضوع «المخاطر الاجتماعية»، والتي تجد ما يبررها في الإطار العالمي من جهة، وفي السياق المعرفي والإقليمي من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

(أ) اعتبارات ترتبط بظاهرة العولمة

إن «العولمة» التي تبلورت بكل وضوح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة تعنى -وبإيجاز- في تجلياتها الاقتصادية كسر الحدود بين دول العالم، وفتحها لتجارة عالمية حرة، وتعني في تجلياتها السياسية إقرار وقبول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتعني في تجلياتها الثقافية عولمة مبادئ لا مركزية، تؤكد على الحريات وقبول الآخر، واحترام التنوع الثقافي وإفرازاته، وحقوق المواطنة. إن العولمة بهذا المعنى تبرز مبادئ وثقافات عابرة للحدود، بما يعنيه ذلك

استناداً إلى ما يذهب إليه التراث النظري، فإن المشكلات الاجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى، ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة، وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتنميته وتحديثه، إضافة إلى هز استقرار المجتمع وتماسكه، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية، فمن الضروري كنتيجة لذلك أن نسعى إلى تطوير مختلف السياسات الاجتماعية والبرامج لمواجهة حفاظاً على المجتمع، وتأهيله ليقود تنمية مستدامة يشارك فيها كافة أفرادها، ويمتلك الطاقة والقدرة الفاعلة على طرق أبواب التحديث والتقدم.

يسلط هذا العدد من «جسر التنمية» الضوء على مفهوم المخاطر الاجتماعية من زوايا متعددة، ومناقشة مختلف تلك المخاطر في عدد من البلدان العربية.

ثانياً: الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية

اكتسب مجال تحليل المخاطر الاجتماعية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من منظور التوافق حول الأمن الإنساني

التاريخ الإنساني، وما صاحبه من تطور متسارع في تكنولوجيا الاتصال. وفي هذا السياق يتجسد لدينا تساؤل رئيسي مهم يدور حول؛ مدى العلاقة بين ”العولمة والمخاطر الاجتماعية“ في إطار تأصيل أهمية الموضوع، وبذلك يمكن استنباط تلك العلاقة من خلال الجدول رقم (1).

من إمكانات تعايش ثقافات مختلفة، (وفي نفس المجتمع)، وبما يعنيه أيضا من الاغتراب الثقافي والاجتماعي لبعض الفئات أو القطاعات (وفي نفس المجتمع أيضاً)، ومن المهم جداً من منظور تعاملنا مع المخاطر الاجتماعية، إبراز ارتباط العولمة بالتطور التكنولوجي غير المسبوق في

جدول رقم (1): الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية (العولمة)

فتح الحدود للتجارة العالمية يتضمن إمكانات تصدير ”المخاطر والأزمات“ من بلد لآخر، ومن قارة إلى أخرى (الأزمة المالية العالمية) مجرد مثال.	اعتبارات مرتبطة بظاهرة العولمة
ارتبطت العولمة بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة، لم تمتلك دولها قدرات تنافسية، ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب خاصة، للتسلح بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة التعليمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهذا بدوره يؤدي إلى تفتيش ظاهرة الفقر والتهميش.	
لقد امتدت مخاطر العولمة ببساطة شديدة إلى الثقافة والقيم والهوية، بل إنها تلامست مع تضجير القوميات، والعصبية، والطوائف الدينية، وامتدت مخاطرها - مع إقرارنا بإيجابيات متعددة للعولمة- إلى الأسرة ذاتها، فحدث انشقاق وفجوة بين الأجيال الشابة وجيل الأباء.	

يمثل جانباً آخر لأهمية تناولنا لموضوع ”المخاطر الاجتماعية“ التي تتعرض لها البلدان العربية، وتتمثل أهم المؤشرات العالمية للتصاعد الأكاديمي أو المعرفي في تحليل المخاطر فيما هو موضح في الجدول رقم (2).

(ب) اعتبارات ترتبط بتصاعد الاهتمام المعرفي لدراسة المخاطر الاجتماعية على الجانب الآخر، فقد صاحب العولمة، نشاط أكاديمي ومعرفي مهم، يتعلق بإدارة المخاطر وزيادة فرص مراقبتها والسيطرة عليها، وهو ما

جدول رقم (2): الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية (المعرفي)

تأسيس عدد كبير من مراكز إدارة وتحليل المخاطر في ”الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا، واليابان“.	الاعتبارات المعرفية
تأسيس تجمعات ومنتديات معرفية، تضم علماء وخبراء معنيين بالمخاطر الاجتماعية، تحرص على المراقبة الدائمة، وتصدر أعمالاً مهمة للحد من المخاطر، ومن أبرز هذه التجمعات ”منتدى أمن المعرفة بالمخاطر“.	
تأسيس وحدات المراقبة البحثية المتخصصة بموضوع المخاطر الاجتماعية، في الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وفي كبرى شركات القطاع الخاص في دول العالم، لرصد المخاطر الاجتماعية وهو ما يبرز انعكاسات الأخيرة على قطاع الأعمال واستقراره من جهة، وإمكانات تأثيره من جهة أخرى على بيئة العمل.	
إصدار عدة وثائق متخصصة في مجال المخاطر الاجتماعية (وثيقة الأمن الإنساني، وثيقة الأهداف الإنمائية، وغيرها).	

ج) اعتبارات ترتبط بالسياق الإقليمي

المهم التركيز على موضوع المخاطر الاجتماعية، وخصوصاً في مرحلة زمنية فارقة تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

وعلى جانب ثالث هناك العديد من التفاعلات على المستوى الإقليمي جعلت من

جدول رقم (3): الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية (الإقليمي)	
استقطاب الحكومات ومتخذي القرار، لإحداث نقلة نوعية في مجال رصد وإدارة المخاطر الاجتماعية التي تحاصرنا.	اعتبارات مرتبطة بالسياق الإقليمي
التنبية على أن مصادر المخاطر وتنوعها من جهة، والتهديدات التي تتضمنها من جهة أخرى، تتطلب إنشاء شراكات قوية وحقيقية بين الأطراف الفاعلة، وهي "الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمراكز والمؤسسات الأكاديمية والإعلام".	
إبراز المخاطر التي تهدد جهود ومسار التنمية البشرية، بل وتهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي في البلدان العربية، حيث أن تلك البلدان إزاء قنابل "غير موقوتة" قابلة للانفجار في أية لحظة، في وجه الجميع، ذلك لأن مصادر الخطر ذاتها لن تقتصر على قطاع دون آخر أو شريحة سكانية دون أخرى، ولكننا نصبح أمام "كرة الثلج" التي تتحرك من مكان إلى آخر، وتتدحرج وتطول الجميع، ومن الضروري في هذا الصدد القيام بمراجعة نقدية لخارطة المجتمع ككل، والفلسفة التي تقوم عليها، وذلك لبحث الثغرات على مستوى الأداء الكلي، في إطار جهد جماعي يستهدف تفعيل أدوار مختلف الأطراف.	
كما أنه من المهم أن نشير على أن مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، قد شهد تنامي المطالبات الشعبية والأهلية بالإصلاح السياسي والاقتصادي - ودون الدخول في تفاصيل تداعيات وآثار تلك المطالبات على المنطقة - فإنها في محصلتها أظهرت العديد من المظاهر كان أبرزها إضعاف حالة الاستقرار السياسي، والتوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية غير المسبوقة، بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية هائلة مصدرها ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على ترشيدها أو السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية. إن تلك الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها قد أدت إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعي والاستقطاب السياسي، وغياب الحوار بين الأطراف، والانقسامات المجتمعية، وعنق لفظي ومادي بين مختلف القوى، مما أدى إلى إضعاف حالة التماسك الاجتماعي.	

ثالثاً: مفهوم المخاطر الاجتماعية

بنائية، حينما تنتج مشكلات ذات آثار سلبية تؤثر على بناء المجتمع. فإذا تراكمت هذه الآثار، فإنها تشكل خطورة عليه، تعوق حركته وانطلاقه.

هذا، وحينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، فإنه قد يواجه خطورة تآكل هويته الثقافية، ومنظومة قيمه الاجتماعية. إذا تضافرت مع ذلك تردّي في أوضاع الأسرة

تعتبر المخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي مشكلة اجتماعية بلغة ذروة تعقيدها واتساع نطاقها، بحث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية تمر بعدة مراحل، تبدأ بالمشكلة الفردية التي تتحول إلى مشكلة اجتماعية، حينما يخضع لتأثيرها عدد من أفراد المجتمع. ثم تتحول إلى مشكلة

يقصد بمفهوم المخاطر الاجتماعية:
كل ما شأنه أن يؤثر سلباً على
تحقيق الأهداف العامة، وعلى البشر،
والممتلكات والمجتمع بصفة عامة،
وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة
غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم
اليقين، أو قد تكون ناتجة عن أفعال
ومارسات وسلوكيات تقود مباشرة

وتشير القراءات المتأنية لواقع مجتمعات
البلدان العربية إلى أن هناك نوعان من المخاطر
الاجتماعية ظاهرة للعيان، وهي معنية بهذه
المجتمعات على وجه الخصوص نظراً لطبيعة
الاقتصاد والحياة الاجتماعية والمعيشية
لمواطني المنطقة. الأول؛ المخاطر الاجتماعية
ذات التأثير والانعكاس الاقتصادي "كالخلل
في التركيبة السكانية، والخلل في سوق العمل،
والبطالة، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي،
وسيادة النمط الاستهلاكي للمواطنين". أما
النوع الثاني؛ فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية
ذات الآثار والانعكاسات على البناء الوظيفي
للأسرة بجميع مكوناتها (الشباب- الطفولة -
المرأة)، والتي يمكن حصر أهمها في ثلاثة جوانب
أساسية، هي:

- خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وتخلخل
في الأدوار الرئيسية للأسرة.
- زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب
وشريحة كبار السن، الأمر الذي فرض
تحديات تنموية جديدة.
- قصور في دور الدولة في تلبية احتياجات
ومتطلبات المواطنين، وتردي في الخدمات
والمرافق العامة للدولة، مما ينعكس على
جودة الحياة ومطالبات المواطنين بتحسين
أوضاعهم. الأمر الذي يعكس مخاطر من

والحياة المعيشية للناس والمؤسسات القائمة
على التنشئة الاجتماعية. وتراجع بأدوار
المؤسسة التعليمية والتربوية. الأمر الذي
يؤدي بالنهاية إلى سياقات اجتماعية خطيرة،
تهدد في حالة اتساع سلبياتها إلى الإخلال
بالأمن الاجتماعي للمجتمع وحالة استقراره.

واستناداً إلى ما سبق، تجدر الإشارة
إلى أن هناك تعريفات متعددة ومتنوعة
لتفسير مفهوم المخاطر الاجتماعية، لكنها
تتوافق حول فكرة رئيسية وهي أنها تمثل
تهديدات - تتفاوت في شدتها - لخسائر تلحق
برأس المال البشري، والذي يتمثل في البشر
ذاتهم، وخسائر أيضاً تلحق بالمجتمع، وبما
يؤثر سلباً على حياة أفرادهم ورفاهيتهم وأمنهم
الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف مفهوم
المخاطر الاجتماعية على أنه "كل ما شأنه أن
يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف العامة، وعلى
البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد
تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة،
ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون
ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود
مباشرة إلى الخطرة"، إن إدراك هذه المخاطر
هو أمر نسبي يختلف من سياق ثقافي واجتماعي
إلى آخر، كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد
بعدة عوامل أهمها تدفق المعلومات بشفافية،
والإدارة الرشيدة للمخاطر، وتوزيع الأدوار
بين مختلف الفاعلين (حكومات، منظمات
مجتمع مدني، القطاع الخاص).

نوع جديد بأن يحصل ذوي الدخل المحدود على خدمات دون المستوى وأقل جودة.

وبناءً على هذه المتغيرات الجديدة، فقد توسعت المخاطر الاجتماعية في بعدها الاقتصادي والأسري، وأصبحت تضم أيضاً مخاطر ذات علاقة بمخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي. حيث بدأت أشكال جديدة من هذه المخاطرة، تطرح تحديات مركبة على الأفراد، بل على المجتمعات بأكملها. منها مخاطر الاستخدام غير المسبوق للشبكة الإلكترونية (الانترنت)، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب، حيث بدت مخاطرها في الاغتراب الثقافي، وفجوة الأجيال، وتهديد القيم والأخلاقيات العامة. فضلاً عن المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة والاستهلاك المفرط وغيرها. وباختصار نحن نشهد سلسلة من المخاطر الاجتماعية نتجت جزئياً عن "إخفاق التنمية"، والتي شكلت المزيد من التأزم والإخفاق الاجتماعي والسياسي، والتي قد تعرض للناس والمجتمع بأسره إلى تقلبات في القيم، وانحسار التقاليد، واهتزاز الهوية. إضافة إلى التفكير الأسري، والاستقرار والتماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع، حيث يدفع ذلك المجتمع ككل نحو الانهيار، وتدفع الدولة في اتجاه تفككها المؤسسي.

لذا فمن المهم التعامل مع موضوع المخاطر الاجتماعية بعناية شديدة وإدارة رشيدة لها، وتحديد مصدر الخطر والوعي بإمكانية تفاعل أحد مصادر الخطر مع مخاطر أخرى، وكذلك التعرف على مدى كثافة أو ضعف هذه المخاطر. وبالتالي فقد أصبح موضوع المخاطر الاجتماعية موضوعاً حيوياً في أجندة السياسات الاجتماعية. ولمواجهة هذه المخاطر تبني الفكر

التنموي ومنذ بداية سبعينيات القرن الماضي ما يعرف بـ "منطلقات التنمية المستدامة"، التي تعنى بتطوير السياسات الاجتماعية والتي تبدأ في تنمية المجتمع من أسفل، أي بمشاركة أفراد المجتمع بكافة شرائحهم الاجتماعية من أجل تطوير وعي تلك الشرائح وأن ما يقدم من تنمية وهو لصالحها في الأساس، حيث يلعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في هذا الشأن كجزء من مسؤوليته الاجتماعية، من أجل حصار سياقات هذه المخاطر الاجتماعية، والعمل على تضيق مساحتها. وفي جانب آخر فإن للحكومة دور أساسي ونصيب في تطوير وتمويل وتنفيذ هذه السياسات، بعد أن كان دورها احتكاري فيما مضى.

واستناداً إلى هذه التوجهات فقد برزت صيغة عالمية تتمثل في اتجاه المجتمعات ذاتها إلى العمل نحو تطوير سياسات اجتماعية، ذات مراحل متعددة لمواجهة المشكلات والمخاطر الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، والارتقاء بنوعية وجود حياة الأفراد، وتوسيع نطاق إشباع الحاجات الأساسية لهم، لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

رابعاً: مصادر المخاطر الاجتماعية

من المهم للتعامل مع المخاطر والإدارة الرشيدة لها، تحديد مصدر الخطر، وإمكانية تفاعل أحد مصادر الخطر مع مخاطر أخرى، وكذلك التعرف على مدى كثافة أو ضعف المخاطر، وتوابعها التي يتم التعبير عنها بـ "كرة الثلج".

ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر يمكن أن تكون كلية على شكل "زلازل، سيول، انهيار

كما تؤثر على المزارعين والمربين،
وتؤثر أيضا على المستهلكين.

▪ مخاطر لها طبيعة اقتصادية،
بعضها يرتبط ببيئة العمل
”إتباع سياسات اقتصادية مثل
الخصخصة، والبطالة المفاجئة
للعمال، إضرابات العمال، الصدام
بين العمال وأصحاب العمل، انتهاك
حقوق العمال والتأثيرات السلبية
على أسرهم، وغيرها“، كما أن هناك
مخاطر أخرى اقتصادية تندرج
تحت هذا التصنيف أبرزها “ انهيار
سوق المال، ركود الأسواق، التضخم
وارتفاع الأسعار بشكل كبير يفوق
قدرات شرائح كبيرة من الطبقة
المتوسطة والدنيا“.

يمكن تجسيد مصادر المخاطر بعدة أشكال، فيمكن أن تكون كلية
”كالزلازل، والسيول، وانهيار أسواق
المال، وارتفاع نسبة التضخم، وغير ذلك“، وكذلك يمكن أن تكون جزئية
”كتسريح عمال بعض المصانع، أو خسائر أو دمار في منطقة جغرافية
محددة، أو انهيار أو حرائق في بعض المناطق العشوائية، وغير ذلك“،
وكذلك هناك مخاطر متكررة عبر الزمن
”كسيول ترتبط بموقع جغرافي محدد“،
وأخرى غير متكررة ولكنها كارثية، وهناك مخاطر في بلد معين لا يمكن حصرها، وأخرى لها تداعيات تمتد عبر الحدود.

كما أن هناك مخاطر أخرى تمت إضافتها
وتصنيفها حديثاً، في إطار ما يعرف بـ “ العولمة“

سوق المال، ارتفاع نسبة التضخم، وغير ذلك“
ويمكن أن تكون جزئية ”كتسريح عمال بعض
المصانع، أو خسائر أو دمار في منطقة جغرافية
محددة، أو انهيار أو حرائق في منطقة عشوائية،
وغير ذلك“ . كذلك هناك مخاطر متكررة عبر
الزمن (سيول ترتبط بمكان محدد) وأخرى
غير متكررة لكنها كارثية.. وهناك مخاطر
في بلد معين لكن لا يمكن حصرها، وأخرى لها
تداعيات تمتد عبر الحدود.

هذا وقد طرحت مختلف الأدبيات
الحديثة التي اهتمت بتحليل مصادر الخطر
الكثير من التصنيفات المتعلقة بالمخاطر
الاجتماعية، ولكنها اجتمعت على أن تلك
المصادر تأخذ أشكالاً متعددة، وذلك على النحو
التالي:

✓ مصادر طبيعية : مثل السيول والزلازل
وكوارث الطبيعة، قد تكون مرتبطة
بمكان جغرافي محدد، إلا أنها قد تأتي
مفاجئة وتشكل صدمة ترتبط بخسائر
كبيرة في الممتلكات والأرواح، وتقلل من
فرص الإدارة الرشيدة لها.

✓ مصادر مخاطر من صنع البشر أو ناتجة
عن نشاط إنساني:

▪ مخاطر لها طبيعة سياسية
مثل ”الحروب، والثورات، والصراعات
المسلحة، والانشقاقات السياسية
والعرقية والطائفية“.

▪ مخاطر لها طبيعة إنسانية طارئة
”حوادث، انهيارات مساكن“.

▪ مخاطر صحية تهدد حياة البشر
وتتطلب اتخاذ تدابير سريعة
وشاملة، وهناك مخاطر أخرى
صحية تهدد الثروة الحيوانية،

أصبح العالم اليوم أمام سلسلة من المخاطر، التي أدت بدورها إلى حالة من التآزم الاجتماعي والسياسي، والتي قد تدفع بالمجتمعات نحو الانهيار. وتدفع الدولة أيضاً في اتجاه تفكك مؤسساتها، مما يجعلها تصنف ضمن "الدول الفاشلة"، ما لم تواجه تلك المخاطر بأساليب ومنهجيات ذات كفاءة وفعالية في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية.

كما ارتبط بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المذكورة سلفاً، تدني نوعية التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، وغياب المشاركة السياسية والاجتماعية من جانب المواطنين، فلذلك وعلى هذا الأساس أصبح العالم اليوم أمام سلسلة من المخاطر وحالة التآزم الاجتماعي والسياسي، والتي قد تدفع بالمجتمعات نحو الانهيار، وتدفع الدولة أيضاً في اتجاه تفكك مؤسساتها، مما يجعلها تصنف ضمن "الدول الفاشلة".

خامساً: تحديد أنماط المخاطر الاجتماعية

ثمة أساليب عديدة يمكن من خلالها تنميط المخاطر، ومن ثم تحديد درجة خطورتها. وتختلف طريقة تنميط المخاطر الاجتماعية وفقاً للمهام التخطيطية المتوقعة بها، فيمكن تنميطها وفقاً لدرجة الخطورة، أو لحجم التواجد أو الاستمرار، أو لتأثيرها على الأسر والسكان عامة. ومن أشهر التنميطات ما قدمته خطة إدارة المخاطر في ريف الهند، كما يتضح من خلال الجدول رقم (4).

من جانب، وفي ضوء التطور في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية من جانب آخر، أهمها:

✓ أن "الخطر أصبح بداخلنا جميعاً"، وهذا مستوى مهم من المخاطر أبرزته "سوسيولوجيا المخاطر" ينبه لعلاقات الثقة والإحساس بالأمان، والانعكاسات الخطيرة لفقدانها على تفكك الأسرة والمجتمع، وغياب القدرة على الحوار والتسامح وقبول الآخر.

✓ العلم وثورة التكنولوجيا والتطور غير المسبوق في الإعلام الاجتماعي - وهو ما ارتبط بالعوثة - حيث أنتج مخاطر جديدة في العصر الحديث، أبرزها المخاطر الناتجة عن التطور الصناعي، والمخاطر البيئية التي تستنزف البيئة وتفسدها.

✓ انطلاق الرأسمالية المتوحشة، ومنها أيضاً "مخاطر فقدان المعلومات التي أدت إلى سياسات وإجراءات لتحقيق الأمان في توظيف تكنولوجيا الاتصال. نشير أيضاً إلى مخاطر الاستخدام غير المسبوق للشبكة الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب والأطفال، والتي بدت أهم مخاطرها فيما بات يعرف بالاغتراب الثقافي، وفجوة الأجيال، وتهديد القيم والأخلاقيات (في بعض الأحيان).

جدول رقم (4): تخطيط المخاطر الاجتماعية وفقاً لخطة إدارة المخاطر في ريف الهند

الأحداث الخطرة	مخاطر تمس حياة الأفراد	مخاطر تمس حياة المجتمع المحلي والإقليمي	مخاطر عامة على المستوى الوطني والدولي
مخاطر طبيعية	الأمراض/ الإصابات/ الحوادث/ الإعاقة	الجفاف/ الفيضانات/ درجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة/ الانهيارات الأرضية/ العواصف والرياح القوية	الأعاصير/ الزلازل/ البراكين
مخاطر تتصل بدورة الحياة	الميلاد/ الخصوبة/ التفكك الأسري/ الشيخوخة/ الوفاة	--	--
مخاطر اجتماعية	الجريمة/ العنف الأسري	الإرهاب/ العصابات	الحرب الأهلية/ الحروب/ الاضطرابات الاجتماعية
مخاطر اقتصادية	الفصل عن العمل/ الأمراض السارية/ انهيار المنزل/ الإضرار بالمتلكات	البطالة/ فساد المحاصيل/ نقص المدخلات/ نقص مخرجات السوق/ إعادة التوطين	تغيير أسعار السلع الأساسية/ انهيار الإنتاج/ اختلال ميزان المدفوعات/ الأزمات المالية/ أزمات العملة/ الأزمات التكنولوجية أو التجارية الناجمة عن الاختلالات التجارية
مخاطر سياسية	التمييز الإثني، والديني/ التمييز الجندري/ التمييز الطائفي/ أعمال الشغب	غياب السياسات وضعفها/ ضعف البرامج الاجتماعية / الانقلابات العسكرية	
مخاطر بيئية	تآكل (تحلل) التربة	التلوث/ تدمير (إزالة) الغابات	الكوارث النووية

بعض تلك الأنماط بناءً على ما تناولته مختلف تلك الأدبيات. كما هو موضح في الجدول رقم (1) في الملحق.

كما حددت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في تقريرها السنوي الحادي عشر والمعنون بـ "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية" في عام 2013، عدداً أنماط المخاطر الاجتماعية التي توجهها مختلف البلدان العربية. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

كما تعددت الأدبيات التي ناقشت مختلف أنماط المخاطر الاجتماعية، وهي بطبيعة الحال عانت من اختلاف وجهات النظر بحسب خلفيات الباحثين المتصدين لدراساتها، لكنها اتفقت على جوهرها، والذي يكمن في "كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر"، وبذلك يكمننا رصد

شكل رقم (1): أنماط المخاطر الاجتماعية في البلدان العربية



المصدر: تقرير المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2013.

سادساً: أبعاد المخاطر الاجتماعية في الدول العربية

من المهم للتعامل مع المخاطر والإدارة الرشيدة لها، تحديد مختلف الأبعاد المتصلة بالمخاطر الاجتماعية، وإمكانية تفاعل أحد تلك الأبعاد مع أبعاد مخاطر أخرى، وكذلك التعرف على مدى كثافة أو ضعف المخاطر، وتوابعها التي يتم التعبير عنها بـ "كرة الثلج". فبذلك يمكن تحديد أهم الأبعاد والمخاطر الاجتماعية التي تواجهها مختلف البلدان العربية بشكل عام على النحو التالي:

هناك العديد من المخاطر التي تواجه مختلف البلدان العربية تبرز في اختلال التركيبة السكانية، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية، واختلال البناء الأسري، وضعف ادماج الشباب في المجتمع. بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة.

(1) تفشي ظاهرة الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وفي القدم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر.

قدر معدل الفقر فيها بنسبة 52% - بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2013- كما تشير البيانات الواردة فيه أيضاً أن نسبة 47% من السكان ينفقون ما يعادل 1.25 دولار أمريكي يومياً.

بينما تشير بيانات رسمية أخرى صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية بأن معدل الفقر في اليمن قد بلغ نحو 34%. كما أن 43% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن 5 ملايين مواطن يمني لا يجدون ما يكفيهم من الغذاء، ومن جانب آخر، صرحت وزارة التخطيط اليمنية بأن نسبة الفقر في اليمن قد بلغت نحو 70% في عام 2013، وبالرغم من تضارب البيانات إلا أن الفقر أصبح مشكلة واضحة المعالم في اليمن.

هذا، وقد أثرت التطورات التي شهدتها الاقتصاد اليمني خلال الفترة الماضية «بعد اندلاع ما يعرف اصطلاحاً بثورات الربيع العربي» سلباً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً ذلك في انخفاض القوة الشرائية للأفراد والأسر اليمنية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف، ومن ثم انخفاض الدخل من جهة أخرى، الأمر الذي قاد لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وأفرادها، وكذلك انزلاق الكثير من الأسر والأفراد تحت خط الفقر الوطني.

وبحسب التقارير الدولية، يزيد من حدة تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وضعف مناعة الأسر في مواجهة الصدمات الجديدة، فحوالي 96% من الأسر اليمنية مشتري صافي للغذاء، كما أن الأسر الأشد فقراً تنفق ثلث دخلها على الخبز فقط، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الخبز بحوالي 50%، وأسعار المياه أيضاً يعكس مدى شدة الأثر السلبي لارتفاع الأسعار

كما كان لظاهرة الفقر أثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة. كما تنبه الأدبيات كذلك إلى أن الآثار الضارة للفقر لا تقتصر على الجيل الحاضر، بل تمتد إلى الأجيال التالية بانعكاسها على أطفال الأسر الفقيرة الذين يمثلون قوة العمل في المستقبل. كما يؤدي ما يعرف "بمضاعف الفقر" إلى اتساع نطاق الفقر من جيل إلى جيل، وتوضح الأدبيات أيضاً أن الفقر ظاهرة عالمية، ولا تقتصر فحسب على الدول النامية، وتوضح أيضاً حساسية حكومات الدول النامية تجاه ظاهرة الفقر، حيث تنظر إليه باعتباره إتهاماً لها باعتباره أحد مظاهر التخلف الذي تعاني منه البلاد، وبالتالي ضرورة الاعتراف به واتخاذ السياسات المناسبة للتخلص منه.

هذا، وتشير العديد من الأدبيات والتقارير الدولية بأن هناك ما يقارب من 100 مليون فقير في مختلف البلدان العربية، أي ما يعادل ثلث عدد سكان المنطقة العربية- بحسب أحدث تقارير البنك الدولي- ويرجع السبب إلى ارتفاع أعداد الفقراء بالمنطقة إلى عدة أسباب منها "الفساد المالي والإداري والسلبيات الناتجة عن ممارسة البيروقراطيين، وضعف مستوى العدالة الاجتماعية، وضعف عدالة توزيع الدخل، وضعف النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وضعف إنتاجية العمالة، وارتفاع عبء الإعالة، وغيرها".

وبهذا الصدد يمكننا أن نتناول حالة الجمهورية اليمنية على سبيل المثال لا الحصر، حيث تشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الجمهورية اليمنية تعد من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقراً، حيث

الجمهورية اليمنية بنحو 1.5 مليون طفل، أضف إلى ذلك عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعاقة الذي هو أحد أسباب الفقر الرئيسية، قد يؤدي بالأباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم تجاه تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، وانتشار الأمية بين الأطفال، فتبرز بذلك على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

هذا، وقد ينتج عن تفتي ظاهرة الفقر تدهور الوضع الصحي العام، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وهو ما ينطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة. أضف إلى ذلك ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للدولة، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة يؤدي إلى تدميرها وظهورها للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته الخاصة وكذلك حاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، قد يصبح موظفاً فاسداً، وبالتالي يؤثر ذلك على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل، وكذلك تدهور وتراجع المستوى المعيشي للأسر. كما يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض دخل الأسرة والدولة معاً.

(2) ارتفاع معدلات البطالة

تشكل البطالة أحد المخاطر الاجتماعية الرئيسية التي تواجه المنطقة

على فئات الفقراء، خاصة وأن أسعار الغذاء قد ارتفعت في المناطق الريفية (التي يتركز فيها 84% من الفقراء) بحوالي 7% مقارنة بالمناطق الحضرية.

وتظهر المؤشرات الصادرة من قبل برنامج الغذاء العالمي، أن هناك أربع محافظات تعتد الأشد انعداماً للأمن الغذائي وانتشاراً للفقر، وهي محافظات "ريمة، وعمران، وحجة، وإب". وأن الأسر الأشد فقراً اختارت آليات المواجهة السلبية للتأقلم مع الضائقات، مثل تخفيض عدد الوجبات، وشراء الأغذية الأرخص والأقل تفضيل، وعدم استهلاك اللحوم، وحتى اللجوء إلى الصيام.

وبذلك يمكننا القول أن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على مختلف البلدان، حيث أنه بمثابة عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتدهورها بشكل أكبر، حيث تظهر انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر "كاد الفقر أن يكون كفراً"، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش، فعلى سبيل المثال هناك ظاهرة منتشرة في الدول العربية وهي نتاج لارتفاع معدلات الفقر والتي تكمن فيما بات يعرف «بأطفال الشوارع»، وهم مجموعة من الأطفال ينتشرون ويعيشون في الشوارع الرئيسية في المدن، وذلك نتيجة عدم قدرة بعض الأسر الفقيرة على رعايتهم، مما قد يؤدي لجعلهم عرضة لمختلف مظاهر الانحراف والجنوح، ويقدر عددهم في

العربية، فهي ناقوس خطر يهدد البنيان الاجتماعي، لما لها من آثار كبيرة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. كما أن خطر البطالة على المجتمع ينعكس سلباً في انخفاض مستوى دخل الافراد ومعيشتهم، وبالتالي، على وضعهم الصحي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تعد البطالة مجال خصب للتفكك الاجتماعي وتدهور للقيم لما ينتج عنها من تبعات تتمثل في عواقب وأعراض نفسية ومشكلات مثل الانحرافات والسرقات والجرائم وتعاطي المخدرات وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى على المجتمعات العربية. كما تؤدي البطالة إلى زيادة العنف الأسري وسوء العلاقات بين أفراد العائلة، حيث يصبح هناك شعور بعدم الرضا في العائلة ما يولد الصراعات والتوتر في جو الأسرة.

ومن هنا، تأتي أهمية وضع استراتيجيات واضحة المعالم تأخذ بالاعتبار المتغيرات العالمية والاقليمية بهدف مواجهة هذا الخطر المتأصل في المنطقة العربية لأسباب عدة، منها ما هو مؤسسي وتشريعي، ومنها المرتبط بسوء إدارة التنمية على مستوى الكثير من بلدان المنطقة العربية، وتنفسى هذه المشكلة بشكل كبير في المنطقة العربية حيث قدرت نسبة البطالة بنحو 11.4% معظمهم من شريحة الشباب، وهذا ما يمثل ضعف المعدل العالمي للبطالة في عام 2013، والذي قدر بنحو 6%، ومن أوضح صور البطالة وأخطرها ما يمس الشباب بشكل عام والمتعلمين منهم على وجه الخصوص، فقد يكون ذلك كفيلاً في تهديد السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ولا سيما الأمن الأسري. حيث تمثل بطالة المتعلمين النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل

في كل الدول العربية، إذ تتعدى نسبة هذه الفئة إلى 50% (وهي الفئة العمرية ما بين 19 إلى 29 سنة) من مجموع العاطلين عن العمل في العديد من الأقطار العربية. وتمثل الهوة المتزايدة بين معدلات القوى العاملة (وهي الأسرع في العالم) ومعدلات التشغيل التحدي الأكبر أمام التنمية في مختلف الدول العربية، الأمر الذي يدعو إلى أهمية إعادة النظر في خياراتها والحث على مضاعفة الجهود من أجل توفير فرص عمل كافية لسد هذه الفجوة، انطلاقاً من فهم شامل لواقع هذه البطالة ومسبباتها.

ومن الطبيعي، أن تشكل البطالة مشكلة ذات خطورة بالنسبة للأسرة والمجتمع، لأنها تشكل مصدراً لإمكانياتها، فبعد أن توجه الأسرة قدراً كبيراً من دخلها للاستثمار في مجال تعليم الأبناء، فإذا بهم يظلون بعد أن يكملوا تحصيلهم العلمي عبئاً على الأسرة ودخلها، بحيث يشكل استمرار وجودهم على هذا النحو ضغطاً على الأسرة الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى تراكم مشكلاتها، وأحياناً إلى تمزيق نسيجها ودفعها إلى الانهيار، ثم أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها تشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء الشباب العاطلين إلى أن يكونوا سبباً في نمو كثير من الظواهر السلبية في المجتمع "كتعاطي المخدرات، والانحراف، والاغتراب، والزواج غير الشرعي، وغيرها من الظواهر السلبية".

هذا، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الدول العربية "التغيرات الهيكلية في أسواق العمل، والظروف الاقتصادية المضطربة، وتنامي العولمة، والآثار المباشرة وغير المباشرة للحروب، والمشاكل والصراعات السياسية، وعدم كفاية عناصر الانتاج المكملة لعنصر العمل في العملية الانتاجية، وعملية الخصخصة

غير المنضبطة، وانتشار ظاهرة الوساطة والمحسوبة في عملية التعيين في الوظائف، وكذلك ضعف التوازن والتكامل بين العرض والطلب في أسواق العمل العربية، وتدهور مستوى التعليم، وضعف كفاءة الخريجين، وهيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان وخاصة في فئة الشباب، والتكنولوجيا وأثرها السلبي على عنصر العمل“.

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة أحد المخاطر الاجتماعية التي تهدد البنيان الاجتماعي. لما له من آثار كبيرة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على المجتمع ومكوناته. حيث أنها تؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الأفراد ومعيشتهم، وتؤدي أيضا إلى التفكك الاجتماعي وتدهور منظومة القيم، والعديد من المشكلات الأخرى.

وبهذا الصدد، يمكننا أن نتناول حالة الجمهورية التونسية على سبيل المثال لا الحصر، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن النسبة العامة للبطالة في عام 2013 سجلت ما يقارب 13.3%، منها 12.4% من الذكور، وما نسبته 15.5% من الإناث، وهذا وقد بلغت نسبة البطالة من حاملي الشهادات العليا نحو 26.1% في نفس العام، وتتركز النسبة الأكبر للبطالة في تونس بين فئة الشباب، حيث بلغت النسبة نحو 31.2% منها 32% بين الشباب الذكور، و 29.3% بين الشابات (الإناث).

وتشير العديد من الأدبيات إلى وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع معدلات البطالة والكيان الأسري، وذلك لأن البطالة لها أثر مباشر على مستوى معيشية الأسرة والاستقرار الأسري أو الاجتماعي. ومن أبرز تلك التأثيرات ضعف مستوى الدخل وانخفاض المستوى المعيشي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الأمن الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة الفرد وأسرته. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات والتقارير الدولية تؤكد بأن الدول العربية بحاجة إلى توفير 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2025 لكي تحافظ فقط على معدلات البطالة الحالية، مما ينذر بأن المنطقة تعيش في حالة ضعف شديد في تحقيق الأمن الاقتصادي لمواطنيها. كما تؤدي مشكلة البطالة إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع، وبخاصة السياسية منها، إذ يسهل في هذه الحالة جذب العاطلين عن العمل لأي حركات احتجاجية معارضة، ويجعلهم أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي، نظراً للاستبداد والسخط، وضعف الانتماء للمجتمع.

وتشير كذلك بعض الدراسات والأدبيات أنه قد تؤدي البطالة إلى تفاقم ظاهرة التفكك الأسري والاجتماعي، حيث يلجأ المتعطلون إلى الانعزال والانفصال عن أسرهم وجماعاتهم الاجتماعية، وينتابهم كذلك الشعور باليأس والإحباط، مما قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الطلاق والعنف الأسري. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسب الطلاق في مختلف الدول العربية كنتيجة حتمية لعدم قدرة تلك الأسر على مقاومة الضوائق الاقتصادية. كما تشير

مختلف التقارير الرسمية في هذا الشأن، فنجد على سبيل المثال: أن نسبة الطلاق وصلت في تونس نحو 40% في عام 2013. وتؤكد التقارير، أيضاً أن تلك النسب المرتفعة لتفشي ظاهرة الطلاق تعود لصعوبات المعيشة، وضعف الحالة الاقتصادية نتيجة ضعف الدخل وارتفاع نسب البطالة، كما أسلفنا.

كما قد تؤدي البطالة إلى زيادة الضغوط الاجتماعية على أسر العاطلين عن العمل وتعرضهم لمزيد من المشكلات، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة، فنجد في عام 2013، (وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل)، أن نسبة الإعالة في تونس قد وصلت إلى نحو 44%.

(3) اختلال التركيبة السكانية.. منظور اقتصادي - اجتماعي:

تظهر مشكلة اختلال التركيبة السكانية كخطر اجتماعي تحديداً في منطقة «دول مجلس التعاون الخليجي»، حيث لا يقتصر ذلك الخطر على جانب واحد بعينه، بل يشتمل على جوانب متعددة تتعلق بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم ويشكل تهديداً لجهود التنمية ويفضي إلى تعثرها على المدى البعيد. لذا هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الخلل في التركيبة السكانية، والذي قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في تهديد حالة الاستقرار الاجتماعي لأي مجتمع كان.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من الطبيعي أن يختلف التركيب السكاني بأنماطه المتعددة، ولكن هناك فارقاً بين التنوع

في التركيب الذي يثري المجتمع وينمي قدراته، وبين التنوع الذي يخل بالبناء السكاني فيقلل من قدرته على التطور والتنمية. إن الخلل في التركيب السكاني قد يمتد إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات بحيث يفرز لدينا مشكلات تتعلق بالبطالة بين المواطنين، والأضرار بالهوية الوطنية، وغيرها من آثار، ويمكن النظر إلى تلك الآثار بمنظورين، والمرتبطة بارتفاع معدلات الزيادة السكانية على النحو التالي:

✓ المنظور الاقتصادي: ويتجلى ذلك في زيادة أعباء الإعالة، وارتفاع نفقات الخدمات الأساسية على الصحة والتعليم وغيرها، واستنزاف الاقتصاد المحلي من خلال زيادة تحويلات العمالة الوافدة، حيث تشكل هاجساً وعبئاً اقتصادياً كبيراً على القائمين على وضع ورسم الخطط الاقتصادية والمالية، والتي ستعود بالسلب على اقتصاد الدولة. ولعل من أبرزها تسرب وهروب وهجرة المخزون من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج البلاد، واتجاهها إلى البلدان المحول إليها، الأمر الذي سيؤثر عاجلاً أم آجلاً بالسلب أيضاً على موازين مدفوعات الدولة بشكل ملموس، ولا سيما أن مثل هذا التسرب والهروب للعملات الصعبة يمثل نزيفاً مستمراً لمخزونات الدولة من العملة الأجنبية، وتخفيض حجم الفائض في الحساب الجاري.

✓ المنظور الاجتماعي: ويتضح ذلك في زيادة حجم بعض الجاليات على أرض الدولة مما يشكل ثقلًا سياسياً قد يؤدي إلى ارتفاع الأصوات التي تطالب بتوفير بعض المميزات كنتيجة لكبر حجمها قد تخالف الأعراف والتقاليد الوطنية. كما أن أغلب الجاليات

تتعد الأخطار الناتجة عن اختلال التركيبة السكانية، حيث أنها لا يقتصر ذلك الخطر على جانب واحد بعينه، بل تشتمل على جوانب متعددة تتعلق بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم ويشكل تهديداً لجهود التنمية ويفضي إلى تعثرها على المدى البعيد. لذا هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الخلل في التركيبة السكانية والذي قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في تهديد حالة الاستقرار الاجتماعي لأي مجتمع كان.

هذا، ويبرز خطر اختلال التركيبة السكانية بشكل واضح في "دول مجلس التعاون الخليجي" - حيث أننا سنتناول أهم تأثيرات ذلك الخطر في حالتنا " الكويت، ومملكة البحرين" على سبيل المثال لا الحصر، حيث يقدر إجمالي عدد سكان الكويت في عام 2011 بنحو 3 ملايين نسمة، مقابل 1.9 مليون نسمة في عام 2000، ليرتفع بنسبة 57.9%، هذا الارتفاع الكلي في عدد السكان يعود إلى عدة عوامل ومؤثرات، قد يكون من أبرزها تحسين مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية، مما أدى إلى انخفاض في مستوى الوفيات وزيادة العمر المتوقع عند الولادة من جهة، والزيادة المطردة للعمالة الوافدة التي أسهمت بدورها في رفع هذه النسب بشكل كبير من جهة أخرى.

وإذا ما نظرنا إلى التركيبة السكانية في دولة الكويت نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المواطنين والوافدين، حيث تمثل نسبة المواطنين (الكويتيين) من إجمالي عدد السكان في عام

الوافدة تدين بالولاء لبلداتها الأم، وهذا الوجود المكثف قد يتحول في حالات معينة إلى وسيلة ضغط على الدولة المستضيفة، وقد يكون هناك تخوف دائم من انعكاس التوترات السياسية التي تحدث بين الدولة الأم للعمالة الوافدة على الاستقرار الداخلي للدولة المستضيفة للعمالة، حيث أن وجود جاليات وافدة بينها صراعات طائفية أو سياسية أو عرقية قد يخلق وضعاً أمنياً داخلياً غير مستقر.

ومن جانب آخر تأتي أبرز سلبيات اختلالات التركيبة السكانية على ما يطلق عليه بـ "ظاهرة الاتكالية" بين المواطنين، والتي ترجع إلى وجود العمالة الوافدة بأعداد كبيرة مما يشجع المواطنين على العزوف عن العمل اليدوي مثلاً، مما يؤدي إلى انخفاض مساهمة قوة العمل الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل. وكذلك الإضرار بالهوية الوطنية، حيث أن الانفتاح العشوائي غير المنضبط، من شأنه أن يضر بهوية المجتمع ويهشم البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات الصغيرة نسبياً كالمجتمعات الخليجية، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب مثل «ضعف أداء المؤسسات الوطنية، وترهل أنظمتها، والاهتمام باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، والانبهار بالثقافات الأجنبية، وضعف الانتماء الوطني، وقصور في فعالية المؤسسات التعليمية، وتأخر أداء وسائل الإعلام، وبروز قيم اجتماعية دخيلة على المجتمع، ناهيك عن الأضرار بالأمن الاجتماعي للدولة المستضيفة.

الماضي، وهي مرتبطة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد الطفرة النفطية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، والتي أدت إلى انفتاح المجتمع البحريني على العالم الخارجي، وبالأخص على مستوى سوق العمل، والذي أدى إلى تدفق الآلاف من العمالة المهاجرة التي وصل عددها في نوفمبر 2012 إلى نحو 370 ألف عامل؛ أي أكثر من نصف عدد قوة العمل البحرينية، علماً بأن عدد سكان البحرين يقدر بنحو 1.3 مليون نسمة في العام نفسه، وأن عدد المواطنين البحرينيين يقدر بنحو 600 ألف مواطن بحريني، إن اختلال التركيبة السكانية دائماً ما يؤدي إلى العديد من المشكلات منها «ارتفاع معدلات البطالة والذي وصل بدورة في مملكة البحرين إلى نحو 7.4% في عام 2012 بحسب تقديرات البنك الدولي، وارتفاع معدل عبء الإعاقة والذي وصل في عام 2013 إلى نحو 30.3% وبحسب أيضاً بيانات البنك الدولي، والضغط على مختلف الخدمات، والبنية التحتية، والتأثير على الهوية القومية، والقيم الوطنية، وغيرها».

(4) تهميش بعض الفئات الاجتماعية

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن هناك اختلافاً بين المجتمعات الإنسانية في تحديد الفئات والشرائح الاجتماعية المهمشة. فما يعتبر فئة مهمشة في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، فهناك العديد من المجتمعات الإنسانية في الدول النامية تحديداً يكثر وتبرز فيها فئات اجتماعية مهمشة متعددة، وكلما زادت هذه الفئات والشرائح كلما انعكس ذلك على وضع المجتمع إن كان مجتمعاً نامياً أو متقدماً.

2011 نحو 35.4%، مقابل 64.6% للوافدين، إن هذا الأمر قد أفرز بدورة العديد من السلبيات والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الكويتي، أبرزها؛ ضخامة حجم التحويلات السنوية للعمالة الوافدة التي بلغت نحو 3 مليار دينار كويتي في عام 2013 (أي بما يعادل نحو 10 مليار دولار أمريكي)، وهي نتيجة لإنخفاض مساهمة قوة العمل الوطنية (الكويتية) في سوق العمل حيث تقدر نسبة قوة العمل الكويتية بنحو 16.5% في مقابل 83.5% للعمالة الوافدة.

هذا بالإضافة إلى بروز ظاهرة الاتكالية بين المواطنين على العمالة الوافدة، مما أدى إلى عزوفهم عن العمل في الكثير من المهن التي تتطلب جهوداً مضاعفة، حيث تتركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص بنسبة تصل إلى أكثر من 85% من إجمالي قوة العمل الكويتية في حين تصل نسبة العاملين في القطاع الخاص من فئة العمالة الوافدة لنحو 95% وذلك وفقاً لتقديرات عام 2011، مما يدل على عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل العمالة الوافدة عليها بسبب ارتفاع مستوى إنتاجيتها وانخفاض مستوى الرواتب الممنوحة لهم مقارنة بالعمالة الكويتية، مما يحد من مساهمة القطاع الخاص الكويتي في توفير فرص العمل لقوة العمل الكويتية وخصوصاً للخريجين الجدد، مما يجعل القطاع الحكومي وحيداً في مواجهه مشكلة توظيفهم، ومعالجة مشكلة البطالة.

وفي سياق متصل يواجه «المجتمع البحريني» مخاطر اجتماعية عديدة نتيجة اختلال التركيبة السكانية، بعضها موجودة منذ منتصف السبعينيات من القرن

على المسؤولين من توجيه الجهود نحو النهوض بها وتمكينها من أجل تحقيق العملية التنموية داخل المجتمع، وكما أشرنا سابقاً، هناك خصوصية لبعض المجتمعات عن غيرها.

ولعل من المهم في هذا الصدد إبراز أهم الشرائح الاجتماعية المهمشة أو غير الممكنة أو غير المندمجة بشكل أو بآخر في مجتمعاتنا العربية، وهم « المرأة، والمعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والأقليات السكنية المهملة، وبعض الأسر التي تتطلب رعاية خاصة، وبعض المجاميع الشبابية، والطفولة».

ولو نظرنا على سبيل المثال لأوضاع شريحة كبار السن في الدول العربية نجدهم يتعرضون للكثير من المخاطر، بسبب إهمال المجتمعات وحتى الأسر لهم، حيث نجدهم يدركون أنهم بعد حياة طويلة من المعاناة مهملون، أما داخل أسرهم أو في دور المسنين، منفصلون عن المجتمع ينتظرون الموت، ويمكن القول بأن شريحة المسنين قد اتسعت في الفترة الأخيرة، بسبب متغيرات كثيرة، أولها التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تقليص فرص العمل الإنساني، إضافة إلى أنها طورت أساليب فنية لإنجاز الأعمال، قد لا يستطيع كبار السن إتقانها أو اللحاق بها، ويشير العامل الثاني إلى التطورات الطبية، التي تمكنت من اكتشاف علاجات لكثير من الأمراض، الأمر الذي أدى إلى إطالة العمر، وفي حالة من الصحة الجيدة.

إن ظاهرة كبار السن يتزايد الإحساس بها في المجتمعات الحضرية، لأن المجتمعات الريفية بحكم ثقافتها التقليدية وطابع الجماعية العائلية السائدة فيها قادرة على

ويمكن إبراز من هم في إطار هذه الشريحة أو الفئة (المهمشين) من خلال تحديد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بها. فهي الشريحة أو الفئة التي قد تكون محرومة، أو مهملة اجتماعياً، أو غير مندمجة، أو غير مستقرة «نفسياً، أو اجتماعياً، اقتصادياً، أو سياسياً»، أو هي تلك الشريحة أو الفئة غير المتكيفة أو الفاقدة لحقوقها، أو تعاني من بعض الأعراض الجسمانية التي تمنعها من الاندماج داخل المجتمع، ويدخل ضمن هذه الشريحة العديد من الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الإنساني التي تعاني نتيجة لعجز الدولة من تحقيق قدر كاف من إدماجهم في المجتمع بشكل مناسب. فمتى ما استطاعت الدولة من دمج هذه الشرائح داخل المجتمع، بقدر ما تنجح في تحقيق الرفاهية، وإشراك كافة قطاعات المجتمع وشرائحه بصورة إيجابية في عملية التنمية المنشودة.

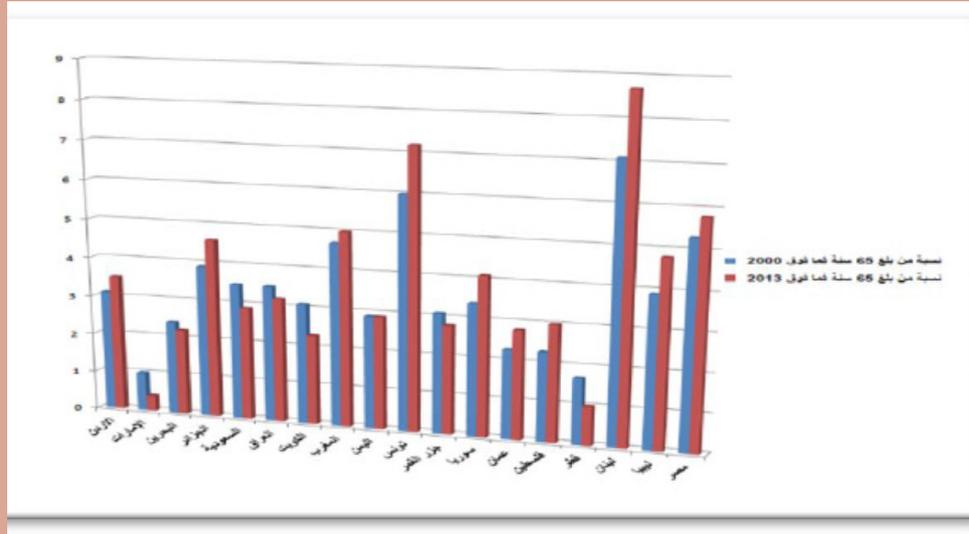
فهناك العديد من الشرائح الاجتماعية مثل «الفقراء، والمعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة، والأميين، والمشردون، والمهاجرين واللاجئين، وغير المستقرين عائلياً أو أسرياً، والأبناء غير الشرعيين، وكبار السن والمسنين، والفئات السكانية غير المهمة أو ما تسمى بالمهمشة، والمتصارعة الهوية، والأقليات، وغيرها من هذه الفئات التي تعتبر مهمشة ما لم تستطيع الدولة من دمجهم بصورة مناسبة داخل المجتمع ليكونوا فاعلين حقيقيين في عملية التنمية. فكل شريحة قد تكون عائقاً أو عبئاً على المجتمع هي شريحة اجتماعية مهمشة، فلذلك لا بد

الجنوب بعد أقل من ثلاثين عاماً .

وعلي الصعيد القطري نجد أن نسبة المسنين إلى التزايد، ففي لبنان مثلاً كانت نسبة المسنين (65 فما فوق) قد بلغت في عام 2000 نحو 7.1% في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2013 إلى نحو 8.1%، ووصلت هذه النسبة في تونس نحو 6% في عام 2000 بينما بلغت ما نسبته 7.2% في عام 2013، ويوضح الشكل رقم (2) نسبة المسنين في مختلف الدول العربية.

استيعابهم، ولكننا نعتقد أننا مقبلون على ثورة ديموجرافية معكوسة؛ حيث يطغى وجود كبار السن على وجود الشرائح الأقل عمراً منهم وتكاد الشيخوخة بعد أن أصابت المجتمعات المتقدمة، أن تصيب المجتمعات النامية، ومن المتوقع أن يشيخ السكان في القرن الواحد والعشرين، حينما تزيد نسبة المسنين من 8% إلى 21% بحلول عام 2050، بينما ستخفض نسبة الأطفال من 33% إلى 20%، وأن ثلاثة أرباع المسنين سوف يعيشون في مجتمعات

شكل رقم (2): نسبة المسنين في مختلف الدول العربية (%) للأعوام (2013/2000)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

إحساسهم بأنهم يمتلكون الخبرة والحكمة، فإن المجتمعات الحالية تدرك أن خبرتهم تنتمي إلى الماضي، وأن الحاضر يتطلب المعرفة لا الخبرة، وهو الأمر الذي يدفعهم وخبرتهم القديمة إلى ساحة التهميش الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أيضاً أننا نلاحظ أن لديهم إحساس أعمق بالاكتمال والخوف من المستقبل، فخبراتهم أصبحت عتيقة، ثم أن معاشات تقاعدهم تكون عادة أقل من أجورهم السابقة، يضاف إلى ذلك أنهم لم يعودوا

ويمكن الإشارة هنا إلى الخصائص الأساسية التي يتميز بها المسنين، مثل، نمو إحساس فائق لديهم بالحاجة إلى الاعتراف والقبول الإنساني لهم، فعلى الرغم من توقيير الديانات السماوية والتراث الاجتماعي والثقافي للمجتمعات لهم، فإن إدراكهم بأن المجتمع ليس في حاجة إليهم، يدفعهم إلى الشعور القاسي بخيبة الأمل والحسرة لدفعهم إلى طي النسيان. يضاف إلى ذلك أنه برغم

السابقات وأبنائهن، وتعنيف الزوجة والأولاد مع إدمان أو بدونه، والتصعد الأسري، وصراع المكانة وفرض الإرادة على باقي مكونات الأسرة وخصوصاً بعد ارتقاء مكانة المرأة تعليمياً مهنيًا، وخروجها إلى العمل واستقلالها المالي.

✓ إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء؛ وتتضمن المشكلات المترتبة على دور المربيات (الخدم) في عملية تربية ورعاية الأطفال، وكذلك التراخي الأسري في رعاية الأطفال، وضعف رعاية ومتابعة المراهقين، وتحول المرجعية من الأسرة إلى الإعلام وتقنيات الاتصالات والإعلام الاجتماعي.

✓ إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي؛ وتنامي الفردية الذي أدى إلى تراخي التضامن الأسري، والالتزام تجاه الحالات الخاصة من ذوي القربى من المسنين والمعاقين، ورعاية الأيتام، ومجهولي الأبوين، بالإضافة إلى انتشار وباء الفساد في مختلف مظاهره المالية والقيمية.

تشكل الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع بكل ما تتعرض له من تحولات في «بنيتها، ووظائفها، ومجالها، وأدوارها، وأنماطها». فهي قلب المجتمع النابض والحضانة لكل ما يحدث في أي مجتمع كان سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فلذلك؛ فإن أي تحول أو تغير قد يصب البناء الأسري لأي مجتمع سينعكس بدوره سواء بالسلب أو بالإيجاب على المجتمع بأسرة.

مفيدة لمن حولهم، كما كان الأمر من قبل. ذلك يدفعهم إلى أن يشكلوا ساحة لنمو مشاعر الاكتئاب والخوف من المستقبل مع الإحساس باحتمالية الحرمان من إشباع الحاجات المادية والمعنوية، بحيث تدفعهم هذه المشاعر جميعاً إلى ساحة التهميش.

(5) اختلالات البناء الأسري

تشكل الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع بكل ما تتعرض له من تحولات في «بنيتها، ووظائفها، ومجالها، وأدوارها، وأنماطها»، فهي قلب المجتمع النابض والحضانة لكل ما يحدث في أي مجتمع كان سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فلذلك؛ فإن أي تحول أو تغير قد يصب البناء الأسري لأي مجتمع سينعكس بدوره سواء بالسلب أو بالإيجاب على المجتمع بأسرة.

وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص أربع إشكاليات أساسية ناتجة عن مختلف التغيرات والتحولات التي مست واقع الأسرة العربية، وهي على النحو التالي:

✓ إشكالية الرفاه المفاجئ وتحول أسلوب الحياة - كما هو الحال في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي- وتضم مشكلات الإسراف الاستهلاكي، والإتكالية على العمالة الوافدة وضعف الإنتاجية، العزوف عن التأهيل للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك.

✓ مشكلة التماسك الأسري؛ وتضم العديد من المشكلات، أبرزها؛ الطلاق، والهجر، وتكرار الزوجات مع إهمال رعاية الزوجات

الوطني حول العنف ضد المرأة المنجز من قبل ديوان الأسرة والعمران البشري في عام 2010، والذي شمل عدد 2000 امرأة، أن 47.6% من النساء في تونس يتعرضون للعنف الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي أو النفسي، ولم يتقدمن بشكاوى إلى القضاء سوى 17% منهن فقط.

بينما تشير العديد من الدراسات التي تناقش أوضاع الأسرة في الجمهورية اليمنية أن هناك العديد من المظاهر السلبية التي يعاني منها البناء الأسري، وهي محصلة لأوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة عاشتها الأسر بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، كان أهمها «ارتفاع معدلات الطلاق وخاصة بين حالات الزوج الحديثة حيث بلغت معدلات الطلاق نحو 19% من عدد الزيجات في عام 2013، واستمرار ظاهرة الزواج المبكر، وارتفاع معدلات العنف الأسري أيضاً».

(6) ضعف إدماج الشباب في المجتمع

تعد مرحلة الشباب من أهم المراحل العمرية التي يعيشها الإنسان، لكونها تحمل خصائص المراحل السابقة عنها وكذلك اللاحقة. فإنها تشكل أيضاً مجالاً خصباً، تتصارع فيه الأطر والمؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية بمختلف أنواعها. كما أن نمو حاجات الشباب ورغباتهم الفيزيولوجية والاجتماعية، تصبح أكثر إلحاحاً، حيث يتطلب إشباعها سقفاً من المطالب يتجاوز في غالب الأحيان ما توفره المؤسسات القائمة. ليتطور الصراع من صراع له مضمون داخلي مليء بالتوترات النفسية، بين رغبات الشباب من جهة، والأطر المرجعية التي لا تتيح مجالات أوسع للإشباع من جهة ثانية. تبعاً لتنوع القيم السائدة، وطبيعة الممنوعات المتبعة داخل كل مجتمع.

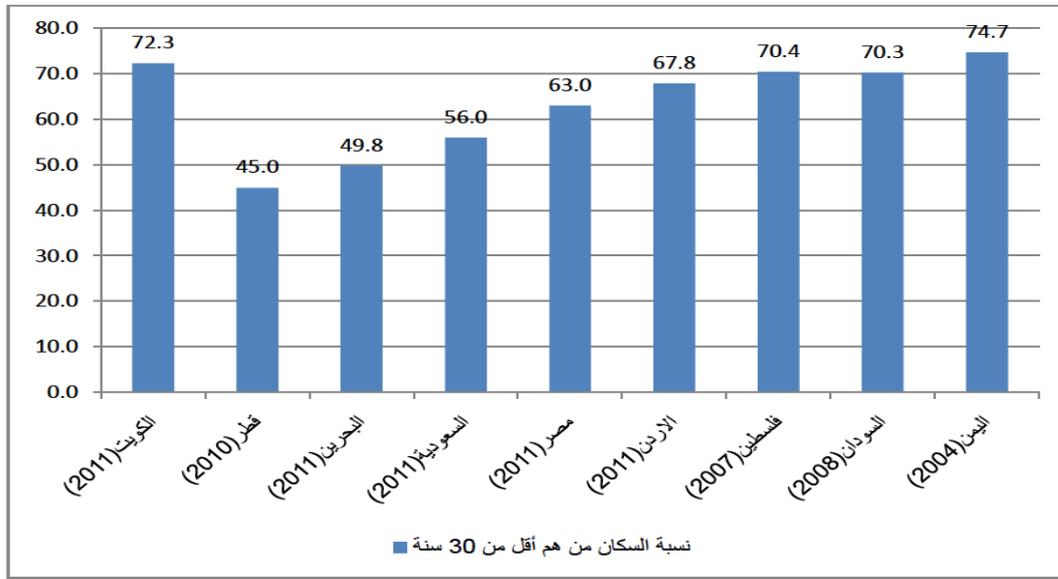
بالنظر لمدى تفشي هذه المشكلة في البلدان العربية نسط الضوء على حالتها في كل من "تونس، واليمن" كنموذج، حيث برزت في الآونة الأخير وبشكل ملحوظ بعض المظاهر السلبية التي تهدد كيانات الأسر التونسية مثل "الطلاق، والتفكك الأسري، وارتفاع مستويات ممارسة العنف داخل الأسرة، وفي الشارع، وفي المؤسسات التربوية والتعليمية بما فيها من المدارس والمعاهد وحتى الجامعات"، وهي عموماً ظواهر ارتفع منسوب انتشارها في الفترة الأخيرة كإعكاس لحالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها تونس في مرحلة ما بعد ثورة الياسمين، وبحسب تصريحات وزارة الداخلية التونسية تم خلال الثمانية أشهر الأولى لعام 2012 تسجيل نحو 26 ألف قضية عنف، وتسجيل 221 قضية قتل، ونحو 36 ألف حالة سرقة. كما تبين بعض البيانات الدولية أن حالات الطلاق في تونس مرتفعة جداً حيث بلغت نحو 9 آلاف حالة في عام 2010 من جملة 16 ألف حالة زواج في نفس السنه، وأن 27% من إجمالي عدد المطلقين لا تتجاوز أعمارهم 36 عام، وهو ما دفع حينها إلى التصريح بأن تونس هي الدولة العربية الأولى عربياً، والرابعة عالمياً من حيث عدد حالات الطلاق، مما دفع أيضاً وزارة العدل التونسية آنذاك إلى التشكيك في هذه الأرقام، ولم توفر بدورها بيانات أو معطيات دقيقة حول معدلات الطلاق في تونس تنفي تلك البيانات، بالرغم من أن كل المؤشرات تؤكد على ارتفاعها. هذا إلى جانب ارتفاع مستوى العنف الممارس ضد المرأة، وانتشاره في مختلف الدوائر المجتمعية العامة والخاصة، وقد بين المسح

ضعف قدرة النظام التعليمي على خلق وإعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

وينظره عامة حول أوضاع فئة الشباب في مختلف البلدان العربية نجد؛ أن تعداد السكان الشباب في الدول العربية ينمو بشكل سريع جداً، فأكثر من نصف السكان في الوطن العربي اليوم هم تحت سن 25 سنة، و65% من سكان الوطن العربي هم تحت سن 30 سنة، ولم يوجد في التاريخ العربي جيل شباب أكثر من هذه النسبة، إنها ثاني أكبر نسبة في العالم بعد جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا. ويوضح والشكل رقم (3) نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في بعض الدول العربية.

فبالرغم مما تحققه هذه المرحلة لدى الشباب من تطور على مختلف الأصعدة، يكتسب خلالها كفاءات تجعله قادراً على التكيف الإرادي والمشاركة وإبداء الآراء والمواقف، إلا أنه لا يبقى مع ذلك في مأمن عن أشكال مختلفة من المعاناة، والإصطدامات المباشرة وغير المباشرة مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية، قوامها في غالب الأحيان "القمع، والقهر، والتخويف، والتهميش". ويمكننا بذلك إبراز أهم المخاطر والمشكلات التي تعاني منها فئة الشباب في البلدان العربية، وذلك على النحو التالي؛ انتشار العنف بين الشباب، ارتفاع معدلات الطلاق بين المتزوجين فئة الشباب، ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب، انتشار تعاطي وإدمان المخدرات،

الشكل رقم (3): النسبة المئوية للسكان تحت عمر (30 سنة) في بعض الدول العربية



المصدر: مجموعة من بيانات تعداد السكان لبعض الدول العربية.

لدى الشباب، وتجعلهم قبلة موقوته ولديها قابلية عالية للميل للعنف، والانضمام للحركات الاحتجاجية، فهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من هذه الظروف الاقتصادية التي لم تتمكن الحكومات من معالجتها، ويقدم الجدول رقم (5) ملاحظات حول تركيز البطالة بين فئة الشباب.

ينمو تعداد السكان الشباب في الدول العربية بشكل سريع جداً، فأكثر من نصف السكان في الوطن العربي اليوم هم تحت سن 25 سنة، و65% من سكان الوطن العربي هم تحت سن 30 سنة، ولم يوجد في التاريخ العربي جيل شباب أكثر من هذه النسبة، إنها ثاني أكبر نسبة في العالم بعد جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا

إن هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الشباب في الدول العربية، لا يقابلها زيادة في فرص العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل البطالة، والمنطقة العربية لديها أكبر معدل بطالة في العالم، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها نحو 28% وذلك في عام 2011 معظمها يتركز في فئة الشباب، مما يزيد في تفاقم المشكلة. إن نسبة كبيرة جداً من هذه الجيوش من الشباب العاطل عن العمل لديها مؤهلات علمية مرتفعة، ولكنها لا تستطيع تحويل تعليمها إلى عمل منتج، كما أن هناك ارتباط واضح بين مستوى التعليم ومستوى البطالة، ومعظم الدراسات تؤكد أن النظام التعليمي في المنطقة لا يؤهل الشباب للحصول على فرص العمل المتوفرة في السوق، وبالمحصلة تؤدي هذه الظروف إلى زيادة حجم الإحباط

جدول رقم (5): ملاحظات حول نسبة البطالة في بعض الدول العربية لعام 2013

الدولة	ملاحظات حول نسب البطالة
تونس	يتراوح معدل البطالة حول 13.3%، ووصل معدل البطالة إلى نحو 31.2% بين فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة.
مصر	يتراوح معدل البطالة حول 12.7%، ووصل معدل البطالة إلى نحو 38.9% بين فئة الشباب.
اليمن	استقر معدل البطالة عند نسبة 17.4%، وتشير البيانات القليلة المتاحة عن اليمن في هذا الخصوص إلى أن معدل البطالة بين الشباب قد بلغ نحو 29.8%.
سورية	قدر معدل البطالة في سورية نحو 10.8% في عام 2012، معظمهم من فئة الشباب حيث قدرت بطالة الشباب بنحو 29.8%.
ليبيا	يتراوح معدل البطالة حول 19.6%، ووصل معدل البطالة إلى نحو 51.2% بين فئة الشباب.

المصدر: قاعدة منظمة العمل الدولية لعام 2013.

دراسة حديثة أن 70% من الشباب في العالم العربي يريدون أن يتركوا المنطقة ويهاجروا، وذلك بسبب غياب العدالة الاجتماعية والمساواة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والإحساس بالظلم الاجتماعي،

كما أن الأحوال الاجتماعية ليست بأفضل من الظروف الاقتصادية، بل هي انعكاس لذلك الوضع، والتي أفضت إلى انتشار مشاعر اليأس والإحباط والاعترا ب والرغبة بالهجرة بين الشباب العربي، فقد وجدت

ونقص أو امتهان الكرامة، واستمرار المعاناة لدرجة أن أغلبية الناس في هذه المجتمعات يصنفوا بأشباه مواطنين.

إن الظروف سابقة الذكر دفعت الشباب العربي، لقيادة حركات احتجاجية من أجل إحداث التغيير في الواقع الحالي من خلال إعلاء حكم القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، والشفافية، وحرية العيش، ومنع الفساد، وذلك من خلال ما بات يعرف اصطلاحاً بالربيع العربي.

سابعاً: الخاتمة

وبناءً على ما سبق، يتأكد لنا مجموعة من الحقائق الأساسية بشأن المخاطر الاجتماعية التي تواجه مختلف البلدان العربية، حيث تتمثل الحقيقة الأولى، في اتساع مساحة المخاطر الاجتماعية، بحيث تشكل تهديداً للاستقرار والتماسك الاجتماعي، بسبب الاستقطاب العالمي بين المجتمعات الغنية والفقيرة التي وجدت لدينا شرائح تتمتع بالثراء وأخرى تعاني من الفقر والفقر المدقع، وهو الأمر الذي دفع إلى مساحة التهميش الاجتماعي الذي تجلى شواهد من خلال مظاهر عديدة، كتآكل الهوية الوطنية وضعف الانتماء، وزيادة مساحة السياقات العشوائية، وبرز مشكلة تعاطي المخدرات والبطالة، وارتفاع معدلات الطلاق، كما برزت مشكلة أطفال

الشوارع، وجميعها مشكلات إذا تركت دون حل أو مواجهة، فإنها سوف تؤدي إلى تقويض استقرار المجتمع، فيما تتصل الحقيقة الثانية، بظهور فاعلين جدد يمكنهم أن يساعدوا في تحديث المجتمع والنهوض به كالمجتمع المدني القومي والعالمي، والقطاع الخاص، والجماهير، إضافة إلى الحكومة كفاعل تقليدي، وتشترك جميعها في تطوير السياسات الاجتماعية التي تتميز بالعقلانية والشفافية، لمواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة في بداية ظهورها، حتى لا تتحول إلى مخاطر اجتماعية تحتاج في مواجهتها قدرات خاصة وتكلفة عالية.

وحتى تصبح السياسة الاجتماعية فعالة في مواجهة مشكلات المخاطر الاجتماعية، فإنه من الضروري تطوير جملة من المؤشرات الاجتماعية التي تقيس بواسطتها مستوى خطورة المشكلات أو المخاطر الاجتماعية، وكذلك قياس مدى فاعلية السياسات الاجتماعية التي تتبناها في مواجهة هذه المشكلات أو المخاطر حتى يتجه التفاعل في النهاية إلى تأكيد الاستقرار والتماسك الاجتماعي لمختلف المجتمعات والأفراد، وهذا لن يتحقق ما لم يعمل كل شركاء التنمية وفق أطر مؤسسية وتشريعية واضحة تسبقها إرادة سياسية صادقة لتجاوز كل تلك التحديات والمخاطر الجاثمة على مجتمعاتنا العربية منذ عقود.

الملحق

ملحق رقم (1) أنماط المخاطر الاجتماعية	
مخاطر طبيعية	مثل السيول والزلازل وكوارث الطبيعة، قد تكون مرتبطة بمكان جغرافي محدد، إلا أنها قد تأتي مفاجئة وتشكل صدمة ترتبط بخسائر كبرى في الممتلكات والأرواح، وتقلل من فرص الإدارة الرشيدة لها.
	ذات طبيعة سياسية مثل الحروب، والثورات، والصراعات المسلحة، والانشقاقات السياسية والعرقية والطائفية.
	مخاطر لها طبيعة إنسانية طارئة (حوادث، انهيارات مساكن).
مخاطر من صنع البشر أو ناتجة عن نشاط إنساني	مخاطر صحية تهدد حياة البشر وتتطلب اتخاذ تدابير سريعة وشاملة... وهناك مخاطر أخرى صحية تهدد الثروة الحيوانية، كما تؤثر على المزارعين والمربين، وتؤثر أيضا على المستهلكين.
	مخاطر لها طبيعة اقتصادية، بعضها يرتبط ببيئة العمل (اتباع سياسات اقتصادية مثل الخصخصة والبطالة المفاجئة للعمال، إضرابات العمال، الصدام بين العمال وأصحاب العمل، انتهاك حقوق العمال والتأثيرات السلبية على أسرهم.. وغيرها)، مخاطر أخرى اقتصادية تندرج في هذا التصنيف أبرزها انهيار سوق المال، ركود الأسواق، التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير يوقق قدرات شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة والدنيا.
	الفقر، والتهميش، والاستبعاد الاجتماعي.
	البطالة والتقلب في أنماط العمالة.
	صعوبة التنبؤ باحتياجات سوق العمل (أزمة بطالة الخريجين).
مخاطر برزت في إطار ظاهرة العولمة	مخاطر العنف المتزايد.
	تزايد الفجوة بين من يملكون ولا يملكون، غياب العدالة الاجتماعية.
	تقلبات في القيم، وانحسار التقاليد، واهتزاز الهوية.
	التفكك الأسري، والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال.
	نزعات قوية للهروب من الواقع وادمان المخدرات.
مخاطر مرتبطة بضعف المؤسسات وعدم قدرتها على خدمة المجتمع	تدني نوعية التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، وغياب المشاركة السياسية والاجتماعية من جانب المواطنين، وتدني مستوى الخدمات العامة بشكل عام.

المراجع العربية

التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية «المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تهدد الأسر العربية»، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع معهد الدوحة للأسرة، القاهرة، سنة 2013.

أحمد زايد، «التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية»، ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبوظبي، مايو 2013. أماني قنديل، «إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (75)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنامة، سنة 2003.

علي ليله وأماني قنديل، «الإدارة الرشيدة للحكم»، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، سنة 2008. قاعدة بيانات البنك الدولي، الأعوام مختلفة.

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية للعام 2013.

فيصل المناور، «تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر في دولة الكويت مع التطبيق على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2013.

فيصل المناور، «المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي»، الحلقة النقاشية حول الرعاية الاجتماعية في دول مجلس التعاون، المنامة، 2015.

محمود جاد الله، «إدارة الأزمات»، دار أسامة للنشر، عمان، سنة 2008.

المراجع الإنجليزية

Beck Ulrich, Risk Society, Towards a Ne Modernity, London, Sage, 1992.

Paul Siegel and other, Appling the Social Risk Management (SRM) Framework: Towards an Action plan for the proposed Andhra Pradesh Rural Poverty Reduction Project (APRPRP) Prepared for Society for Elimination of Rural Poverty (SERP) Hyderabad, Andhra Pradesh, India, 2002.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الأزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الأداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والأداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الأسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور أسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد ظلفاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبد العظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسؤولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولاة	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	الخصائص والتحديات
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	تذبذب أسواق الأوراق المالية
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	الإمكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	مؤشرات النظم التعليمية
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولاة	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة من أجل التنمية
المائة	د. إبراهيم أونور	الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية لعام 2008
		تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	كفاءة البنوك العربية
المائة وأربعة	د. وليد عبد مولاة	إدارة المخاطر في الأسواق المالية
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وستة	د. وليد عبد مولاة	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	سياسات العدالة الاجتماعية
المائة وعشرة	د. وليد عبد مولاة	السياسات الصناعية في ظل العولمة
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	التخطيط والتنمية في الدول العربية
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	التخطيط الاستراتيجي للتنمية
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولاة	سياسات التنافسية
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
		والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
المائة والسابع عشر	أ. بلال حموري	شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
المائة والثامن عشر	د. أحمد الكواز	الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
المائة والتاسع عشر	د. محمد عمر باطويح	اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية
المائة والعشرون	د. أحمد الكواز	حدود السياسات الاقتصادية
المائة والواحد والعشرون	د. محمد أمين لزعر	التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي
المائة والثاني والعشرون	د. ايهاب مقابله	الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
المائة والثالث والعشرون	د. فهد الفضالة	التدريب وبناء السلوك المهني
المائة والرابع والعشرون	د. فيصل حمد المناور	المخاطر الاجتماعية

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 🖨 : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:     

